قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

تأثير الضريبية والتنظيم المالي في الشركات المالية (دراسة ميدانية على عينة من موظفي هيئة الضرائب العامة)

The Impact of Tax and Financial Regulation on Financial Companies (A Field Study on a Sample of Employees from the General Tax Authority)

منار قصي محمد السلمان[١،*]

[١] وزارة التربية، مديرية تربية البصرة، العراق.

Keywords
Taxation ، Financial Regulation ، Financial Companies

Abstract

This study aims to explore the nature of the relationship between taxation and the financial system and their impact on companies operating in the financial sector. The study's significance lies in its ability to highlight how to formulate policies that balance tax collection with stimulating financial growth. The study employs a descriptive-analytical approach ، which is deemed appropriate for the nature of the phenomenon under investigation. A questionnaire is used as the primary tool for collecting data. A purposive sample of 103 General Tax Authority employees is included in the study. All of the employees possess experience and knowledge of the mechanisms intersecting tax legislation with the financial realities of companies. The study concludes that there is an overall impact between taxation and financial regulation ، as well as between taxation and financial companies. Additionally ، there is an impact between financial regulation and financial companies. The study recommends striking a balance so that tax incentives do not conflict with the requirements of financial soundness. Therefore ، companies should be encouraged to build strong capital bases by reducing reliance on debt as a tax shield.

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:٢٠٢٦/٢/٥
المراجعة:٢٠٢٦/٢/١٠
القبول:٢٠٢٦/٢/٢٠

الكلمات المفتاحية:
الضريبة، التنظيم المالي، الشركات المالية.

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف وفهم طبيعة العلاقة والأثر الذي يمارسه كل من الضريبة والنظام المالي على الشركات العاملة في القطاع المالي. تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على كيفية صياغة سياسات توازن بين التحصيل الضريبي وبين تحفيز النمو المالي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الظاهرة المدروسة، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية. شملت الدراسة عينة قصدية مكونة من (١٠٣) موظفاً من الملاكات العاملة في هيئة الضرائب العامة، والذين يمتلكون الخبرة والدراية بآليات التقاطع بين التشريع الضريبي والواقع المالي للشركات، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر على المستوى الكلي بين الضريبة والتنظيم المالي، وكذلك وجود أثر على المستوى الكلي بين الضريبة والشركات المالية، أيضاً هناك أثر بين التنظيم المالي والشركات المالية، وقد أوصت الدراسة بجب خلق توازن بحيث لا تتعارض الحوافز الضريبية مع متطلبات السلامة المالية، لذلك ينبغي تقليل الاعتماد على الديون بوصفها درعًا ضريبيًا؛ لتشجيع الشركات على بناء قواعد رأس مال قوية.

* Manar Qusay Mohammed Al salman, Manar_almayahi@yahoo.com

١. مقدمة

تعد الضرائب والتنظيمات المالية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات لضبط عمل الأسواق المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الشفافية في الأنشطة المالية. إذ تسهم السياسات الضريبية في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة، كما تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي من خلال الحوافز أو القيود الضريبية المفروضة على مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما القطاع المالي الذي يعد من أكثر القطاعات حساسية وتأثيراً في الاقتصاد الوطني.

وفي المقابل، تمثل التنظيمات المالية إطاراً مؤسسياً وقانونياً يهدف إلى تنظيم عمل المؤسسات المالية، وضمان التزامها بالمعايير المحاسبية والرقابية، والحد من المخاطر المالية التي قد تؤثر في استقرار النظام المالي. وتكتسب هذه التنظيمات أهمية متزايدة في ظل التطورات المتسارعة في الأسواق المالية العالمية وظهور أدوات مالية جديدة، الأمر الذي يتطلب تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لضمان سلامة العمليات المالية.

وتواجه الشركات المالية في العديد من الدول النامية تحديات متعددة تتعلق بالامتثال للأنظمة الضريبية والتنظيمية، إذ قد تؤدي التعقيدات الضريبية أو ضعف الأطر التنظيمية إلى زيادة تكاليف الامتثال أو تقليل كفاءة الأداء المالي للشركات، كما أن فعالية التنظيم المالي والسياسات الضريبية قد تؤثر بشكل مباشر في القرارات الاستثمارية، ومستوى المخاطر، والربحية، وقدرة الشركات المالية على تحقيق النمو والاستدامة.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين السياسات الضريبية والتنظيم المالي وتأثيرهما في أداء الشركات المالية، وذلك من خلال تحليل طبيعة هذه العلاقة وتحديد مدى تأثيرها في الكفاءة المالية والالتزام التنظيمي للشركات. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الاقتصادات التي تسعى إلى تطوير أنظمتها المالية وتعزيز دور القطاع المالي في دعم التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: على الرغم من الدور الحيوي الذي تؤديه السياسات الضريبية والتنظيمات المالية في تعزيز استقرار النظام المالي، إلا أن العديد من الشركات المالية تواجه تحديات تتعلق بمدى تأثير هذه السياسات في أدائها المالي، وقد يؤدي عدم التوازن بين الأعباء الضريبية ومتطلبات التنظيم المالي إلى زيادة تكاليف الامتثال، أو الحد من قدرة الشركات على تحقيق الكفاءة التشغيلية، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي: **ما مدى تأثير الضريبة والتنظيم المالي في الشركات المالية؟**

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين الضريبة والشركات المالية؟
- ما تأثير التنظيم المالي في الشركات المالية واستقرارها؟
- هل يسهم التكامل بين الضريبة والتنظيم المالي في الشركات المالية؟

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- تحليل دور الضريبة في التأثير على الشركات المالية.
- دراسة تأثير التنظيم المالي في الشركات المالية.
- تقديم إطار تحليلي يساعد في تحسين السياسات الضريبية والتنظيمية بما يدعم أداء الشركات المالية.
- تقديم توصيات تسهم في تعزيز كفاءة النظام المالي وتحسين بيئة الأعمال للشركات المالية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الجانبين النظري والتطبيقي، ويمكن توضيحها كما يأتي:

١. الأهمية النظرية: يسهم البحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالعلاقة بين السياسات الضريبية والتنظيم المالي وأثرهما في أداء الشركات المالية، كذلك يوفر إطاراً تحليلياً يساعد الباحثين في دراسة تأثير البيئة التنظيمية والضريبية على أداء المؤسسات المالية.

٢. الأهمية التطبيقية: يساعد صناع القرار في تطوير السياسات الضريبية والتنظيمية بما يعزز استقرار القطاع المالي، كذلك يوفر مؤشرات عملية للشركات المالية حول كيفية التعامل مع المتطلبات الضريبية والتنظيمية بكفاءة أعلى، يدعم جهود الإصلاح المالي وتحسين بيئة الاستثمار في القطاع المالي.

فرضيات البحث: يمكن اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة بواسطة الفرضية الآتية:

الفرضية الرئيسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسياسات الضريبية والتنظيم المالي في أداء الشركات المالية.

٢. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

٢. ١. مفهوم الضرائب وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية.

١. مفهوم الضرائب والمفاهيم المشابهة لها.

تعرف الضريبة بأنّها: " اقتطاع مالي من ثروة الأشخاص تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون مقابل خاص يحققه دافعها وذلك بهدف تحقيق نفع عام " (أبو حشيش، ٢٠١٠، ١٧)، وكذلك تعرف بأنها: " مبلغ نقدي تفرضه الدولة على المكلفين للقيام بوظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية " (عايش، ٢٠١١، ١٨٤)، أما الدخيل فيعرف الضريبة هي " الفريضة المالية التي تنهض عند تحقيق الواقعة المنشئة لها والمحددة قانونا " (الدخيل، ٢٠١٣،٧٧)، أما النظام الضريبي فيقصد به "مجموعة قواعد قانونية وفنية وتنظيمية تستخدم في تنظيم السياسة الضريبية ويستمد هذا النظام خصائصه وأهدافه من طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي القائم ويمكن التميز بين ثلاثة من النظم الاقتصادية الضريبية في العالم " وهي كالآتي (خليل،٢٠١٦،٤٢):

أ- النظام الضريبي في اقتصاديات الدول الرأسمالية ويكون هدفه معالجة التقلبات الاقتصادية وتركز على المدى القصير.

ب- النظام الضريبي في اقتصاديات الدول الاشتراكية يركز على التخطيط الاقتصادي وتشغيل الموارد.

ت- النظام الضريبي في الدول النامية الذي يركز على أهداف التنمية الاقتصادية.

أما العدالة الضريبية فيقصد بها " توزيع الأعباء الضريبية بصوره عادلة بين مختلف المكلفين، والعدالة الضريبية هي معيار فني وذاتي غامض وقابل للتغير وهذا يختلف حسب المكان والزمان الذي يكتب فيه الكاتب " .(دراز، أبو الدوح،٢٠٠٦، ٢١٢)، وهنا مصطلح الوعاء الضريبي الذي يعني أموال نقدية أو عينية خاضعة للضريبة التي يجب تحديد مقدار الضريبة المستحقة عليها أو هي الأموال التي تأخذ الدولة منها إيراداتها "(علوان، الزياني، ٢٠٠٨، ٩٨) (هي الأموال الخاضعة للضريبة)، أمّا التهرب الضريبي فيقصد به " التخلص من الالتزام بدفع الضريبة " ويقسم إلى:-

- التهرب المشروع من خلال استغلال الثغرات الموجودة في القانون.
- التهرب غير المشروع ويقصد به المخالفة للقوانين الضريبية.

ويقصد الازدواج الضريبي، يقصد به فرض الضريبة الواحدة نفسها على الشخص الواحد أكثر من مرة الواحدة للمال نفسة أي تكرار الضريبة للشخص الواحد والمال الواحد سواء كان التكرار محلي أو دولي " (الحاج، ٢٠٠٩، ٨٤ – ٨٥)، أما الطاقة الضريبية فيقصد بها أقصى حصيلة ممكن استقطاعها من الدخل القومي كما يطلق عليها العبء الضريبي الأمثل والذي يعرف بأنه اقصى قدر من الأموال التي يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبته في ظل النظام السياسي والاجتماعي السائد من دون حدوث أي ضغوطات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) لا يمكن تحملها (الشجيري، ٢٠٠٢، ٢٠)، اما المصطلح الأكثر أهمية فهو المرونة الدخيلة للضرائب الذي يعد أحد المؤشرات القياسية للسياسة الضريبة التي يمكن أن نستخرجها عن طريق المعادلة الآتية:

المرونة الدخلية للضرائب (Y) = $\frac{\text{التغير النسبي للضريبة}}{\text{التغير النسبي في الناتج القومي}}$ $\frac{\Delta T\%}{\Delta G\%}$

فإذا كان الناتج أو معامل المرونة أقل من واحد فهذا يعني أن معدل الارتفاع في نمو الضرائب أصغر من الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح إذا كانت معامل المرونة أكبر من واحد صحيح، وأخيراً الميل الحدي للضرائب وهو أيضا أحد المؤشرات في قياس السياسة الضريبية التي يمكن استخراج هذا الميل من خلال المعادلة الرياضية البسيطة الآتية : -

الميل الحدي للضرائب (L) = $\frac{\Delta M}{\Delta G}$

ΔM :- تعني التغير المطلق في الإيرادات الضريبية.

ΔG :- تعني التغير المطلق في الناتج المحلي الإجمالي.

فإذا كان الناتج ذو إشارة سالبة فأن العلاقة بين المتغيرين أعلاه علاقة موجبة وهذا يعني لا توجد رغبة في استعمال السياسة الضريبية في زيادة حجم الادخار (خلف، ٢٠١٢، ٢٧)

في العراق والعديد من دول العالم، تُفرض ضرائب الدخل على أشكال معينة من الأموال التي يتلقاها المكلف بالضريبة، وقد تكون هذه الأموال دخلًا ناتجًا عن راتب، أو أرباحًا رأسمالية ناتجة عن ارتفاع قيمة الاستثمارات، أو توزيعات أرباح أو فوائد تُستلم

كدخل إضافي، أو مدفوعات مقابل سلع وخدمات، تُستخدم الإيرادات الضريبية في تمويل الخدمات العامة وتشغيل الحكومة، إضافة إلى تمويل برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، ومع تقدّم جيل "طفرة المواليد في العمر، استحوذ كل من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية على نسب متزايدة من إجمالي الإنفاق الحكومي من الإيرادات الضريبية، وعلى مدار تاريخ العراق، كانت السياسة الضريبية مصدرًا دائمًا للجدل السياسي.

تتطلب الضريبة اقتطاع نسبة من أرباح المكلف أو أمواله وتحويلها إلى الحكومة، ويُعد دفع الضرائب وفق المعدلات التي تفرضها الحكومة أمرًا إلزاميًا، ويُعاقب القانون على التهرب الضريبي — وهو الامتناع المتعمد عن دفع كامل الالتزامات الضريبية، أما التجنب الضريبي: وهو اتخاذ إجراءات قانونية لتقليل الالتزام الضريبي وزيادة الدخل بعد الضريبة فهو أمر قانوني تمامًا، تعتمد معظم الحكومات على وكالة أو دائرة مختصة لتحصيل الضرائب، ففي العراق، تتولى هيئة الضرائب هذه المهمة على المستوى المحلي.

وترى الباحثة بان الضريبة هي مبلغ من المال يتم استقطاعه جبرا من الافراد او الشركات من قبل الحكومة او احدى هيئاتها التي تتمتع بالسلطتين القانونية والادارية للمساهمة في نفقات الحكومة اضافة الى اهداف أخرى.

٢. أنواع الضرائب

هناك عدة أنواع شائعة جدًا من الضرائب، من أبرزها (خلف، ٢٠١٢، ٢٧):

- ضريبة الدخل: نسبة مئوية من الدخل المتحقق يتم دفعها للحكومة الولائية أو الفدرالية.
- ضريبة الرواتب: نسبة مئوية تُقتطع من أجر الموظف من قبل صاحب العمل، الذي يقوم بدفعها للحكومة نيابةً عن الموظف لتمويل برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.
- ضريبة الشركات: نسبة مئوية من أرباح الشركات تُقتطع كضريبة لتمويل البرامج الفدرالية.
- ضريبة المبيعات: ضرائب تُفرض على سلع وخدمات معينة، وتختلف حسب الولاية أو الجهة المختصة.
- ضريبة الممتلكات: تُحتسب بناءً على قيمة الأراضي والأصول العقارية.
- التعريفة الجمركية (الرسوم الجمركية): ضرائب تُفرض على السلع المستوردة بهدف دعم وحماية الصناعات المحلية.
- ضريبة التركات: نسبة تُطبق على القيمة السوقية العادلة (FMV)لممتلكات الشخص عند الوفاة، عندما تتجاوز القيمة الإجمالية للتركة الحدود التي تحددها الحكومات الولائية والفدرالية.

تختلف الأنظمة الضريبية اختلافًا كبيرًا بين الدول، ومن المهم للأفراد والشركات دراسة القوانين الضريبية في أي بلد جديد بعناية قبل تحقيق دخل أو ممارسة الأعمال فيه.

٣. أثر الضرائب في الاستهلاك والادخار

إن العاملين الرئيسيين التي يتوقف عليها الاستهلاك هما كل من (حجم الدخل، الميل الحدي للاستهلاك) وأن الجزء المتبقي الذي لم يستهلك من الدخل هو (الادخار) اي نفس العوامل التي تؤثر او تحدد الاستهلاك هي نفسها التي تحدد الادخار اي الميل الحدي للادخار يساوي (واحد مطروحا منه ميل الاستهلاك).

حيث توثر الضرائب على حجم الدخل وبالتالي على حجم الاستهلاك هذا يتوقف على نوع الضريبة فإذا كانت تنازلية فأن التأثير أكبر على الاستهلاك لأصحاب الدخل المحدود وبالتالي يلغي هؤلاء من بعض السلع والخدمات الكمالية وبالتالي ينخفض سعرها ويختلف الطلب من سلعة إلى أخرى بحسب مرونة الطلب عليها فكلما كان الطلب على السلعة مرن يتأثر استهلاكها بسبب الضرائب المفروضة أما إذا السلع ذات طلب غير مرن فأن السلع سوف تكون ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها الا في حدود قليلة، أما إذا الضرائب تصاعدية سوف يكون أثرها على أصحاب الدخول المرتفعة وعلى ادخارهم وهذا يعني أن الضرائب لها دور سلبي على الادخار وكذلك أثر الضرائب على الاستهلاك يعتمد على السياسة الضريبية .

واستنادا إلى ما ورد أعلاه فأن العلاقة سوف تكون عكسية بين (الفئة الفقيرة والفئة الغنية) نتيجة فرض الضرائب على الاستهلاك وكذلك يؤثر ذلك على التحايل الضريبي نتيجة استخدام السياسة الضريبية للدولة (الجنابي، ٢٠٠٧، ١٥٤ –١٥٥) .

٤. تأثير الضرائب على المنتج

أثر الضريبة على الانتاج يكون من خلال طريقين:-

(أولا) – التأثير المباشر:– أي التأثير على معدل الأرباح والانتاج، فإذا كانت القدرة لدى المنتجين على نقل سعر الضريبة إلى المستهلك من خلال رفع سعر السلعة المنتجة فإن أثر هذه الضريبة سوف يكون إيجابي على الانتاج الكلي وبالتالي سوف يعمل المنتج على مضاعفة انتاجه بسبب الحوافز التي تضمن لهم نقل العبء الضريبي إلى المستهلك وتوارد الارباح المستمرة وكذلك ضمان تعويض أو استرداد من أموالهم المستقطعة نتيجة فرض الضرائب المفروضة عليهم، أمّا الحالة الأخرى إذا لم يكن هناك القدرة لدى المنتج على نقل العبء الضريبي إلى المستهلك فإن ذلك سوف يؤثر بشكل سلبي على مقدار الانتاج الكلي أي سوف ينخفض وبالتالي سوف تنخفض (الأرباح، معدل الطلب الكلي في الأسواق).

(ثانيا) – التأثير غير المباشر:– إن التأثير غير المباشر للضرائب على حجم الانتاج سوف يؤثر أيضا على الاستهلاك أي يؤدي إلى الانقاص حجم الاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الانتاج (علاقة ارتباط قوية)، فضلا عن ذلك فأن السياسة الضريبية لها دور مهم في استخدام الضريبية كأداة لزيادة إنتاج نشاط معين أو انخفاضه من خلال فرض الضريبة بسعر متدني على النشاطات الاقتصادية التي ترغب الدولة في زيادة إنتاجها وتنميتها او عكس ذلك من خلال فرض سعر ضريبة عالي على المنتجات غير المرغوب فيها ونتيجة لما تقدم سوف يتجه اصحاب رؤوس الاموال إلى المنتجات التي فيها ضريبة منخفضة لتحقيق ارباح عالية، وأن أثر ذلك أيضا يعتمد على مرونة الطلب والعرض معاً ومدى الصعوبة او السهولة في الانتقال من قطاع إلى آخر (أحمد، ٢٠١٨، ١٢٠ –١٢١).

٥. أثر الضرائب على توزيع الدخول

تعد الضرائب من أدوات السياسة الضريبية التي تستعملها في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استعمال فرض الضرائب المباشرة المرتفعة على أصحاب الدخول العالية تساهم في توزيع الدخول بين فئات البلد (الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية) أي تقليل الفوارق بينهم وكذلك أنها تساهم في خفض العبء الضريبي على الذي يقع على كاهل أصحاب الدخل المحدود أما إذا استعملت الضرائب غير المباشرة فإن أثرها سوف يتحمل عبئها أصحاب الدخول المرتفعة؛ لأن ذلك سوف يؤثر على حجم الاستهلاك وبالخصوص إذا فرضت على السلع الضرورية بنسبة كبيرة التي سترتفع أسعارها، أما إذا ظهرت الدولة وعن طريق سياستها الضريبية بفرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية هنا سوف يكفل تخفيض الفوارق بين الطبقتين (الغنية، الفقيرة) (داود، ٢٠١٨، ٣١) .

٦. أثر الضرائب على الاسعار

تختلف الآثار المترتبة على المستوى العام للأسعار بحسب إجراءات السياسة الضريبية التي تفرضها سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على الدخل او السلعة وكما يلي:–

(أولا) – أثر الضرائب غير المباشرة على الاسعار سوف يكون بشكل مباشر على الاسعار وهذا يعتمد على مرونة الطلب والعرض للسلعة الاستهلاكية وقدرة المنتج على نقل العبء الضريبي للمستهلك فضلًا عن ذلك عدم دعم الحكومة لهذه السلع الاستهلاكية لغرض ثبات الاسعار والارتفاع لأن تأثير الضرائب على الأغلب يكون على السلع الاستهلاكية التي تتمتع بمرونة طلب عالية.

(ثانيا) – اما أثر الضرائب غير المباشرة على المستوى العام للأسعار فإن أثرها يكون في حالتين:–

(أ) ـــــ إذا كان المنتج له القدرة على نقل العبء الضريبية الى المستهلك اضافة الى سعر السلع فان ذلك سوف يعمل على ارتفاع الاسعار وهذا يعتمد على مرونة الطلب للسلعة ونوع السلعة المعروضة فكلما كانت الطلب غير مرن كلما استطاع المنتج من نقل عبء الضريبة والعكس صحيح أما أثرها على نوعية السلعة المعروضة فاذا كانت كمالية لم يستطع المنتج نقل العبء أما إذا كانت السلعة اساسية فان ذلك يساعد على نقل عبء الضريبة الى المستهلك.

(ب) ـــــ أما إذا لم يستطع المكلف من نقل عبء الضريبة فإن أثرها سوف يؤدي الى انخفاض سعرها بسبب استهداف القوة الشرائية من قبل السياسة الضريبية التي بيد الافراد وبالتالي سوف يجبرون على الادخار وتقليل حجم الاستهلاك وانخفاض الطلب الكلي (للسلع والخدمات) ونتيجة لذلك سوف ينخفض المستوى العام للأسعار. (أحمد، ٢٠١٨، ١٢٣)

٧. أثر الضرائب على التجارة الدولية

من خلال السياسة الضريبية للدولة تستطيع حماية منتجاتها المحلية من خلال فرض اسعار عالية على السلع المستوردة (الضرائب الكمركية) والذي سوف يتجه الأفراد إلى البدائل أي منتوجات

الصناعة المحلية وبالتالي سوف يزداد الانتاج نتيجة زيادة الطلب الكلي بسبب السياسة الضريبية التي انتهجتها الحكومة (العلي، ٢٠٠٧، ١٤٣)

٢. ٢. مفهوم التنظيم المالي

النظام المالي هو مجموعة من المؤسسات، كالبنوك وشركات التأمين والبورصات، التي تُتيح تبادل الأموال والائتمان، وتوجد هذه الأنظمة على مستويات الشركات والمناطق والعالم، يستخدم المقترضون والمقرضون والمستثمرون النظام المالي لجمع الأموال اللازمة للاستهلاك أو الاستثمارات الإنتاجية، كما يشمل النظام المالي القواعد والممارسات التي تُحدد المشاريع التي يتم تمويلها، والجهات المُمولة لها، وشروط الصفقات المالية، مثل أي صناعة أخرى، يمكن تنظيم النظام المالي من خلال الأسواق، أو عبر التخطيط المركزي، أو من خلال مزيج يجمع بينهما.

يمكن تعريف التنظيم المالي على أنه مجموعة من الآليات والقواعد التي تكفل حسن سير العمل، واستقرار الأسواق، ومن الناحية المالية، يشمل الإجراءات التنظيمية للبنوك (القواعد الاحترازية)، وللخدمات المالية الأخرى (التأمين وصناديق الاستثمار)، وللأسواق والمنتجات المالية، فضلاً عن الإجراءات الرقابية للأسواق المالية، تشمل الأسواق المالية المقترضين والمقرضين والمستثمرين الذين يتفاوضون بشأن القروض والمعاملات الأخرى. وفي هذه الأسواق، تكون السلع الاقتصادية المتداولة في الغالب شكلًا من أشكال المال، مثل: النقود الحالية (السيولة النقدية)، أو المطالبات على أموال مستقبلية (الائتمان)، أو المطالبات على الدخل المستقبلي المحتمل أو قيمة الأصول الحقيقية (الأسهم).

كما تشمل هذه الأسواق الأدوات المشتقة. فالأدوات المشتقة، مثل العقود الآجلة للسلع أو خيارات الأسهم، هي أدوات مالية تعتمد قيمتها على أداء أصل مالي أساسي. وفي الأسواق المالية، يتم تداول جميع هذه الأدوات بين المقترضين والمقرضين والمستثمرين وفقًا لقوانين العرض والطلب المعتادة.

أما في النظام المالي المخطط مركزيًا (مثل شركة واحدة أو اقتصاد موجه)، فإن قرار تخصيص الأموال للاستهلاك وخطط الاستثمار يُتخذ مباشرة من قبل مدير أو مخطط مركزي، وليس من خلال أطراف متقابلة في معاملة سوقية. حيث يقرر الجهاز التخطيطي أو المدير المشاريع التي سيتم تمويلها، ومن سيديرها، وكيف سيتم إنفاق العوائد.

تحتوي معظم الأنظمة المالية على عناصر من الأسواق التبادلية والتخطيط المركزي في آنٍ واحد. فعلى سبيل المثال، تشبه الشركة الواحدة نظامًا ماليًا مخططًا مركزيًا فيما يتعلق بقراراتها الداخلية، لكنها تعمل عادةً ضمن سوق أوسع، وتتفاعل مع مقرضين ومستثمرين خارجيين لتنفيذ خططها طويلة الأجل.

وفي الوقت نفسه، تعمل جميع الأسواق المالية الحديثة ضمن إطار تنظيمي يحدد أنواع المعاملات والاستثمارات المسموح بها. وتخضع الأنظمة المالية لرقابة صارمة لأنها تؤثر مباشرة في القرارات المتعلقة بالأصول الحقيقية، والأداء الاقتصادي، وحماية المستهلك.

٣.٢ الشركات المالية.

١. مفهوم الشركات المالية.

يشمل قطاع الخدمات المالية طيفًا واسعًا من الشركات، بدءًا من البنوك العالمية وشركات بطاقات الائتمان، وصولًا إلى شركات معالجة المدفوعات ومؤسسات الإقراض عبر الإنترنت. وتُسهم هذه الشركات مجتمعةً في تسهيل الخدمات المصرفية والائتمانية والتأمينية وإدارة الاستثمارات والخدمات العقارية، وغيرها، تعدّ شركات الخدمات المالية من أهم ركائز الاقتصاد في العديد من الدول، حيث تُشكّل أرباحها نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا.

غالبًا ما تربط المؤسسات المالية أموال المدخرين أو المستثمرين بمن يبحثون عن تمويل، كالمقترضين أو الشركات التي ترغب في استبدال أسهمها بأموال. وعادةً ما يؤدي ذلك إلى دفعات مستقبلية من المقترض أو الشركة إلى المدخر أو المستثمر. وتشمل أدوات الربط بين هذه الأطراف منتجات كالقروض، وأسواقًا كالبورصة.

ببساطة، تُمكّن المؤسسات المالية الأفراد من الحصول على الأموال التي يحتاجونها. فعلى سبيل المثال، ورغم تعدد خدمات البنوك، فإن دورها الأساسي هو تلقي الأموال – التي تُسمى الودائع – من أصحابها، وتجميعها، وإقراضها لمن يحتاجونها. وتُعد البنوك وسيطًا بين المودعين (الذين يُقرضون البنك) والمقترضين (الذين يُقرضهم البنك).

ويُجدي هذا النظام نفعًا، فبينما يحتاج بعض المودعين إلى أموالهم في أي لحظة، لا يحتاجها معظمهم. لذا، تستطيع البنوك استخدام الودائع لتقديم قروض طويلة الأجل. وينطبق هذا على

جميع الكيانات والأفراد تقريبًا في النظام الرأسمالي: الأفراد والأسر، والشركات المالية وغير المالية، والحكومات الوطنية والمحلية.

تُعدّ المؤسسات المالية ركيزة أساسية في أي اقتصاد، سواء في القطاع المصرفي أو التأمين أو أسواق الأوراق المالية، إذ تخدم معظم الناس بطريقة أو بأخرى. ويعتمد الأفراد والشركات على هذه المؤسسات لإجراء معاملاتهم واستثماراتهم. فعلى سبيل المثال، يُعدّ سلامة النظام المصرفي لأي دولة حجر الزاوية في استقرارها الاقتصادي، وقد يؤدي فقدان الثقة في أي مؤسسة مالية إلى سحب جماعي للودائع.

٢. دور المؤسسات المالية في أسواق رأس المال

تُعدّ أسواق رأس المال أساسيةً لعمل الاقتصادات الرأسمالية، إذ تُسهّل تدفق المدخرات والاستثمارات بين الجهات المانحة والجهات المحتاجة. الجهات المانحة هي الأفراد أو المؤسسات التي تمتلك رأس مال للإقراض أو الاستثمار، وتشمل عادةً البنوك والمستثمرين. أما الجهات الباحثة عن رأس المال فهي الشركات والحكومات والأفراد. تُوجّه المؤسسات المالية رأس المال إلى حيث تشتد الحاجة إليه في أسواق رأس المال. يقوم البنك بجمع الودائع من العملاء وإقراضها للمقترضين، مما يُعزز كفاءة هذه الأسواق.

٣. تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها

تُخضع الحكومات المؤسسات المالية للرقابة نظرًا لأهميتها البالغة للاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن يُؤدي إفلاس المؤسسات المالية إلى حالة من الذعر. يُمكن للهيئات الحكومية والبنك المركزي تنظيم المؤسسات المالية، وفي بعض الأحيان، تُشرف عدة هيئات على المؤسسة نفسها.

٣. المبحث الثاني: الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية)

٣. ١. إجراءات وأسلوب الدراسة

١. منهجية البحث

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اعتمد فيها الباحث على المنهج الاستقرائي فيما يخص الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمده المنهج التحليلي، وهو منهج يتسم باقتران وصف حالة وتحليلها، ومن ثم استخلاص النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات الإحصائية الملائمة في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) Statistical Package for The Social Sciences الخاصة بها، وذلك بهدف التعرف على تأثير الضريبة والتنظيم المالي في الشركات المالية من وجهة نظر الهيئة العامة للضرائب.

٢. مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من الهيئة العامة للضرائب في العراق، وعينة الدراسة هي مركز الهيئة العامة للضرائب وفروعها المنتشرة في بغداد والبالغ عددها (١٦) فرع والبالغ عدد العاملين فيها (٢٥٢ موظف)، موزعين على (٤) أقسام وهي: قسم الأعمال التجارية والمهن ويبلغ عدد العاملين به (٧٥ موظف)، وقسم الفحص والتدقيق ويبلغ عدد العاملين به (٧٨ موظف)، وقسم الشركات ويبلغ عدد العاملين به (٧٠ موظف)، وقسم الاستقطاع المباشر ويبلغ عدد العاملين به (٢٩ موظف). (الموقع الإلكتروني للهيئة www.tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=72).

وبسبب صغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم استخدام أسلوب العينة القصدية المتيسرة وقد تم توزيع (١٣٠) استبانة على وحدة التحليل المكونة من العاملين في الإدارات والأقسام الأربعة التابعة للهيئة وفروعها المنتشرة في العاصمة العراقية والبالغ عددها (١٦) فرع، وهذه الأقسام التي لها علاقة بالتحصيل الضريبي، وهي (قسم الأعمال التجارية والمهن، وقسم الفحص والتدقيق، وقسم الشركات، وقسم الاستقطاع المباشر)، والعاملين هم كل من مسماهم الوظيفي: مدير (عام /فرع)، معاون مدير (عام /فرع)، مدراء الأقسام، مخمن ضريبي، مدقق في هذه الأقسام الأربعة. وقد وتم استرداد (١٠٣) استبانة بنسبة (٩٠.٦%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وبعد فرزها تم استبعاد استبانة واحدة لعدم اكتمال تعبئتها وبذلك استقرت العينة على (١٠٣) مستجيب يعملون في الهيئة المشمولة بالدراسة والتي خضعت للتحليل وبنسبة (٩٠.٦%) من عدد الاستبانات الموزعة، والجدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة.

الجدول (1): وصف وتشخيص المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة

المتغيرات	الابعاد	التكرارات	النسبة المئوية
التحصيل العلمي	بكالوريوس	46	44.7
	ماجستير	41	39.8
	دكتوراه	16	15.5
التخصص	أكاديمي	50	48.5
	مهني	53	51.5
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	8	7.8
	6-10	16	15.5
	11فأكثر	79	76.7

المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي

تُظهر البيانات الإحصائية تنوعاً رصيناً في الخصائص الشخصية للمبحوثين، حيث نجد أن فئة "البكالوريوس" هي المهيمنة على

التحصيل العلمي بنسبة 44.7% تليها فئة "الماجستير" بنسبة 39.8%بينما شكل حملة "الدكتوراه" النسبة المتبقية والبالغة 15.5%مما يشير إلى مستوى تعليمي عالٍ يرفع من مصداقية الإجابات المقدمة، وفيما يتعلق بالتخصص فقد تقاربت النسب بين التخصص "المهني" الذي حصد 51.5% والتخصص "الأكاديمي" بنسبة 48.5% مما يضفي صبغة التوازن بين الخبرة النظرية والتطبيقية في نتائج البحث، أما السمة الأبرز في هذا الجدول فهي "سنوات الخبرة" حيث استحوذت الفئة التي تملك خبرة "١١ سنة فأكثر" على النصيب الأكبر بنسبة 76.7%وهي دلالة قوية على أن المشاركين يمتلكون نضجاً معرفياً وتراكماً خبراتياً طويلاً في مجال تخصصهم.

٣. أداة الدراسة

قامت الباحثة بتطوير استبانة باستخدام عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت الخماسي ذي المستويات الخمس، (أتفق تماما ٥، أتفق ٤، محايد ٣، لا أتفق ٢، لا أتفق تماما ١) وذلك لمعرفة أوزان إجابات أفراد العينة. وتكونت من جزئين هما:

الجزء الأول: وتم فيها التعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين مثل (المؤهل العلمي، الخبرة العملية، التخصص).

الجزء الثاني: وقد تم تخصيصه لعدد من الفقرات التي تغطي مجالات الدراسة الثلاثة من ضمنها المتغير التابع، أ- المجال الأول: الضريبة، وتم قياسه بالفقرات من (١-١٤).

ب- المجال الثاني: التنظيم المالي وتم قياسه بالفقرات من (١٥-٢٨).

ج- المجال الثالث: الشركات المالية وتم قياسه بالفقرات من (٢٩-٤٢).

٤. صدق الأداة الظاهري

وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تم عرضها على أساتذة وخبراء مختصين بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين قبل توزيعها على العينة.

٥. ثبات الأداة

الجدول (2): اختبار ثبات أداة الدراسة		
المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الفا كورنباخ
الضريبية	14	.840
التنظيم المالي	14	.875
الشركات المالية	14	.888
المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي		

تُظهر النتائج الإحصائية المستخلصة من عينة الدراسة أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات والاتساق الداخلي، حيث تراوحت قيم معامل "ألفا كرونباخ" للمتغيرات الثلاثة (الضريبية، التنظيم المالي، الشركات المالية) ما بين 0.840 و 0.888 إن بلوغ هذه القيم يعكس تماسكاً قوياً بين الفقرات المكونة لكل محور، مما يعطي طمأنينة إحصائية بأن الأداة قادرة على قياس ما وضعت لأجله بشكل مستقر ومتسق بعيداً عن الصدفة أو العشوائية.

وعند وضع هذه النتائج في سياق الأدبيات المحاسبية والإدارية نجد تقارباً ملموساً مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت البيئات المالية والضريبية إذ تشير القاعدة العامة في البحث العلمي إلى أن القيمة التي تتجاوز 0.70 تُعد مقبولة وموثوقة لإجراء التحليلات اللاحقة.

٦. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

الجدول (3): اختبار Kolmogorov-Smirnov[a]			
المتغيرات	Statistic	df	Sig.
الضريبية	.089	103	.070
التنظيم المالي	.061	103	.200*
الشركات المالية	.086	103	.060
المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي			

تُظهر النتائج الواردة في الجدول أن قيم مستوى المعنوية (**Sig.**) للمتغيرات الثلاثة (الضريبة، التنظيم المالي، الشركات المالية) قد جاءت جميعها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد إحصائياً **0.05**، حيث سجل متغير الضريبة قيمة **0.070** وسجل التنظيم المالي قيمة **0.200** بينما سجلت الشركات المالية قيمة **0.060**، وهذا يشير إحصائياً إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن حجم العينة المتمثل في درجات الحرية (**df = 103**)يعطي موثوقية جيدة لهذه النتائج، وبناءً عليه فإن تحقق شرط الاعتدالية في التوزيع يسمح للباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية (Parametric Tests) مثل اختبار "ت" ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار، وهي اختبارات تتميز بقوة إحصائية عالية في تعميم النتائج.

٣. ٢. نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

١. تحليل البيانات المتعلقة المتغير المستقل الاول: (الضريبة)

الجدول رقم (4): الوصف وتشخيص فقرات متغير الضريبية				
فقرات	Std. Deviation	Mean	درجة الموافقة	الترتيب
x1	.629	4.27	مرتفعة	2
x2	.581	4.23	مرتفعة	3
x3	.720	4.15	مرتفعة	4
x4	1.040	3.38	متوسطة	14
x5	.806	3.91	مرتفعة	10
x6	.744	4.07	مرتفعة	8
x7	.825	4.08	مرتفعة	7
x8	.853	3.83	مرتفعة	11
x9	.943	3.80	مرتفعة	12
x10	.688	4.09	مرتفعة	6
x11	.833	4.15	مرتفعة	5
x12	.651	4.29	مرتفعة	1
x13	.840	4.02	مرتفعة	9
x14	1.153	3.47	متوسطة	13
المجموع	.468	3.98	مرتفعة	
المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي				

تُظهر النتائج الواردة في الجدول أن المتغير الضريبي بشكل عام قد حصل على درجة موافقة "مرتفعة" بمتوسط حسابي إجمالي بلغ 3.98وانحراف معياري قدره 0.468 مما يشير إلى وجود توافق وتجانس ملحوظ في آراء أفراد العينة حول أهمية وتأثير الفقرات المطروحة، وبالنظر إلى التفاصيل نجد أن الفقرة (x12) قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط قدره 4.29 تلتها الفقرة (x1) بمتوسط 4.27 مما يعكس تركيزاً شديداً من قبل المبحوثين على جوانب معينة يمثلها هذان المتغيران، وفي المقابل نلاحظ أن الفقرتين (x4) و (x14) استقرتا عند درجة موافقة "متوسطة "وبترتيب متأخر (١٤ و ١٣ على التوالي) مع ملاحظة ارتفاع نسبي في الانحراف المعياري لهما (١.٠٤٠ و ١.١٥٣) وهو ما يفسر وجود تباين وتشتت في وجهات النظر تجاه هذه الجزئيات تحديداً مقارنة بالاتساق الذي ساد بقية الفقرات.

تتفق هذه النتائج في سياقها العام مع ما توصلت إليه العديد من الأدبيات المحاسبية والاقتصادية التي تناولت المتغيرات الضريبية حيث نجد أن هذه الدراسة تعزز ما ذهبت إليه دراسة (أبوزيد، ٢٠٢١) التي أكدت على أن الوعي الضريبي والالتزام غالباً ما يحصدان أعلى مستويات الموافقة لدى الممولين عندما يرتبط الأمر بالكفاءة الإدارية للمنظومة الضريبية وهذا ما يفسره الارتفاع في متوسطات الفقرات الأولى في جدولنا الحالي، كما تتقاطع هذه النتائج مع دراسة Smith & Taylor)، (2022 التي أشارت إلى أن المتغيرات المتعلقة بالتشريعات الضريبية المعقدة عادة ما تظهر انحرافات معيارية مرتفعة نظراً لاختلاف مستويات الإدراك بين فئات المجتمع الضريبي وهو ما يتسق تماماً مع ما ظهر في الفقرة (x14) في دراستنا التي سجلت أعلى تشتت، ومن جانب آخر تختلف هذه النتائج نسبياً مع دراسة (العتيبي، ٢٠١٩) التي سجلت مستويات موافقة "متوسطة" على المستوى الكلي للمتغير الضريبي في بيئات اقتصادية ناشئة بينما نجد هنا أن المتوسط العام يميل بقوة نحو الدرجة المرتفعة مما يدل على نضج أكبر في عينة الدراسة الحالية أو فاعلية أكثر في النظام الضريبي محل البحث.

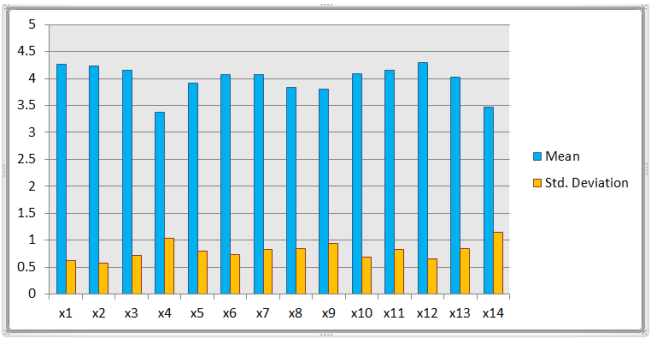

نستنتج مما سبق أن المتغير الضريبي بفقراته المختلفة يحظى بقبول وتأييد واسع من قبل عينة الدراسة مع وجود وعي مؤسسي واضح بمرتكزاته الأساسية، إلا أن التفاوت في الانحرافات المعيارية لبعض الفقرات يشير إلى وجود "فجوة إدراكية" أو "عدم وضوح" في بعض الجوانب الفرعية (مثل الفقرة x14 وx4) مما يستوجب على صانع القرار أو الباحث التركيز على تبسيط هذه الجوانب أو إعادة صياغتها لضمان شمولية التأثير الإيجابي للمتغير الضريبي ككل في البيئة المدروسة.

٢. تحليل البيانات المتعلقة المتغير المستقل الاول: (التنظيم المالي)

الجدول رقم (5): الوصف وتشخيص فقرات متغير التنظيم المالي				
فقرات	Std. Deviation	Mean	درجة الموافقة	الترتيب
z1	.667	4.35	مرتفعة	1
z2	.682	4.18	مرتفعة	3
z3	.698	4.06	مرتفعة	10
z4	.792	4.02	مرتفعة	11
z5	.693	4.10	مرتفعة	5
z6	.832	4.12	مرتفعة	4
z7	.682	4.08	مرتفعة	8
z8	.643	4.09	مرتفعة	7
z9	.767	3.98	مرتفعة	12
z10	.804	3.98	مرتفعة	13
z11	.902	3.93	مرتفعة	14
z12	.818	4.09	مرتفعة	6
z13	.801	4.08	مرتفعة	9
z14	.768	4.19	مرتفعة	2
المجموع	.499	4.08	مرتفعة	
المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي				

تُظهر البيانات الإحصائية الواردة في الجدول المرفق استجابة إيجابية قوية من أفراد العينة تجاه آليات التنظيم المالي في المؤسسة المبحوثة، حيث حصل المتغير العام على متوسط حسابي إجمالي قدره (٤.٠٨) بتقدير (مرتفعة) وانحراف معياري منخفض نسبياً بلغ (٠.٤٩٩)، مما يعكس حالة من التجانس العالي في وجهات النظر حول كفاءة الأطر التنظيمية. وبالنظر إلى التفاصيل، نجد أن الفقرة (z1) قد تربعت على هرم الأولويات التنظيمية بحصولها على المرتبة الأولى بمتوسط (٤.٣٥) وانحراف (٠.٦٦٧)، تليها الفقرة (z14) بمتوسط (٤.١٩)، وهو ما يشير إلى تركيز تنظيمي مكثف على جوانب محددة تمثل الركائز الأساسية للمتغير. ومن الملاحظ أيضاً أن جميع فقرات المتغير، بلا استثناء، قد حافظت على مستوى موافقة "مرتفع"، حتى تلك التي جاءت في ذيل الترتيب مثل الفقرة (z11) التي سجلت متوسطاً قدره (٣.٩٣) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٩٠٢)، وهو ما يظل ضمن النطاق الإيجابي للمقياس، وإن كان يشير إلى تباين طفيف في الآراء مقارنة بالفقرات الأولى.

تنسجم هذه النتائج المرتفعة لمستوى التنظيم المالي مع ما طرحته العديد من الدراسات الرصينة في هذا المجال، حيث نجد توافقاً مع دراسة (الشمري، ٢٠٢٢) التي أكدت أن وضوح الهياكل التنظيمية المالية يؤدي بالضرورة إلى مستويات ثقة تتجاوز حاجز الـ (٤) في مقياس ليكرت، وهو ما تم رصده في دراستنا الحالية بشكل جلي. كما تتقاطع هذه النتائج مع توجهات دراMiller) & Ross، 2021) التي ركزت على "المرونة التنظيمية في المؤسسات المالية" وخلصت إلى أن استقرار الانحراف المعياري للمتغير العام دون مستوى الواحد الصحيح (كما هو الحال في جدولنا الحالي ٠.٤٩٩) يعد مؤشراً حاسماً على نجاح السياسات المالية المطبقة. ومن جانب آخر، نجد أن هذه النتائج قد تفوقت بوضوح على دراسة (خلف، ٢٠٢٠) التي كانت قد أشارت في بيئات دراسية مشابهة إلى وجود فجوات في التنظيم المالي أدت لتدني المتوسطات الحسابية لبعض الفقرات إلى مستوى "المتوسط"، بينما نجد هنا أن أدنى قيمة سجلت كانت (٣.٩٣) بتقدير "مرتفع"، مما يعزز فرضية التطور المستمر في أدوات التنظيم المالي لدى الجهة المبحوثة مقارنة بالسنوات السابقة.

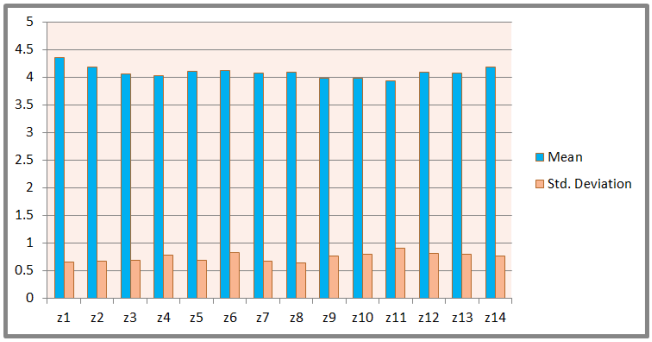

نخلص من هذا التحليل إلى أن نظام التنظيم المالي في المؤسسة يتسم بالقوة والاتساق، حيث نجحت الإدارة في بناء إطار عمل يحظى بقبول وتأييد واسع من قبل العينة المبحوثة. الاستنتاج الأهم يكمن في أن الفقرة (z1) تمثل القوة الدافعة والميزة التنافسية الكبرى في هذا المتغير، في حين أن الترتيب المتأخر لبعض الفقرات مثل(z9 ، z10 ، z11) بمتوسطات تلامس (٣.٩) يوحي بوجود فرصة سانحة للتحسين النوعي في تلك الجوانب لرفع كفاءة المنظومة ككل. وبشكل عام، فإن انخفاض الانحراف المعياري الإجمالي (٠.٤٩٩) يعطي صك موثوقية عالية للبيانات، مما يجعلها أساساً صلباً لبناء قرارات إدارية مستقبلية تهدف إلى الاستدامة المالية.

٣. تحليل البيانات المتعلقة المتغير التابع: (الشركات المالية)

الجدول رقم (6): الوصف وتشخيص فقرات متغير اداء الشركات المالية				
فقرات	Std. Deviation	Mean	درجة الموافقة	الترتيب
y1	.668	4.18	مرتفعة	7
y2	.809	4.05	مرتفعة	14
y3	.711	4.18	مرتفعة	8
y4	.788	4.13	مرتفعة	10
y5	.844	4.20	مرتفعة	6
y6	.841	4.17	مرتفعة	9
y7	.730	4.23	مرتفعة	4
y8	.795	4.07	مرتفعة	12
y9	.664	4.24	مرتفعة	3
y10	.821	4.05	مرتفعة	13
y11	.749	4.29	مرتفعة	2
y12	.681	4.21	مرتفعة	5
y13	.763	4.13	مرتفعة	11
y14	.686	4.37	مرتفعة	1
المجموع	.482	4.17	مرتفعة	
المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي				

تُشير البيانات الإحصائية الواردة في الجدول إلى حالة من **التوافق المرتفع** والاتساق الواضح في آراء أفراد العينة تجاه الفقرات المكونة لمتغير الشركات المالية، حيث استقرت كافة المتوسطات الحسابية في النطاق المرتفع الذي يتجاوز الرقم (٤) من أصل (٥) في مقياس ليكرت الخماسي. ويبرز المؤشر (y14) كأقوى هذه الفقرات تأثيراً بحصوله على أعلى متوسط حسابي وقدره (٤.٣٧)، مما يجعله في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، بينما جاءت الفقرة (y11) في المرتبة الثانية بمتوسط (٤.٢٩)، وهو ما يعكس تركيزاً نوعياً من قبل العينة على جوانب محددة داخل هيكل الشركات المالية تتقدم على بقية العناصر الأخرى. أما من حيث التشتت، نلاحظ أن الانحرافات المعيارية جاءت منضبطة بشكل كبير، حيث سجل المجموع العام انحرافاً معيارياً منخفضاً قدره (٠.٤٨٢)، مما يؤكد على تجانس إجابات المبحوثين وعدم وجود تشتت كبير في وجهات النظر حول كفاءة وأداء هذه الشركات.

تتفق هذه النتائج المرتفعة بشكل جوهري مع ما ذهبت إليه العديد من الأدبيات المالية والمحاسبية التي ركزت على تطوير بيئة الأعمال في القطاعات المالية، حيث نجد أن هذا التأييد المرتفع لفقرات الدراسة يتماشى مع دراسة (أبو نصار، ٢٠٢١) التي طبقت على المصارف والمؤسسات المالية وأظهرت أن الالتزام بمعايير الحوكمة والشفافية يرفع من تقييم العينة لفاعلية الشركات المالية بشكل مشابه لما ورد في الجدول الحالي من مستويات مرتفعة. كما تعزز هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة(Srinivasan ، 2022) في بيئة الأسواق الناشئة، والتي أكدت على أن التحول الرقمي في الشركات المالية أدى إلى استجابات إيجابية عالية جداً من قبل المستفيدين والموظفين، وهو ما يفسر وصول المتوسط العام في دراستنا الحالية إلى (٤.١٧). وفي المقابل، نجد أن هذه النتائج قد تفوقت على نتائج دراسة (العتيبي، ٢٠١٩) التي كانت قد أشارت إلى مستويات موافقة "متوسطة" في بعض الجوانب الإدارية، مما يوحي بأن العينة في الدراسة الحالية تلمس تطوراً ملموساً أو تعيش في بيئة مؤسسية أكثر نضجاً واستقراراً مما كانت عليه في الدراسات الأقدم زمنياً.

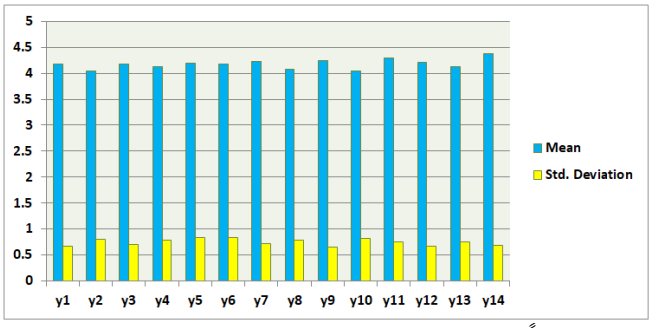

بناءً على ما تقدم، نستنتج أن متغير الشركات المالية يتمتع ببيئة إيجابية صلبة وقبول واسع من قبل الفئة المستهدفة، حيث تعكس الأرقام قناعة راسخة بأهمية وفاعلية الفقرات المطروحة، خاصة تلك التي احتلت المراتب الأولى. هذا التناغم بين المتوسطات المرتفعة والانحرافات المعيارية المنخفضة يعطي مؤشراً قوياً لصناع القرار بأن السياسات المتبعة في هذه الشركات تسير في الاتجاه الصحيح الذي يحقق رضا وتوافق الأطراف ذات العلاقة، مما يستوجب الحفاظ على هذا الزخم وتطوير الفقرات التي جاءت في ترتيب متأخر (مثل y2 وy10) لرفع كفاءتها بما يتماشى مع التميز الظاهر في الفقرات القيادية.

٣.٣ اختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرات (الضريبة، التنظيم المالي، الشركات المالية

الجدول (7): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الثلاثة			
	الضريبة	التنظيم المالي	الشركات المالية
الضريبة	1		
التنظيم المالي	.688**	1	
الشركات المالية	.586**	.813**	1
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			
المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي			

بناءً على مصفوفة الارتباط المعروضة في الجدول، يمكننا قراءة المشهد الإحصائي بعمق يعكس ترابطاً وثيقاً بين المتغيرات الثلاثة: (الضريبة، التنظيم المالي، والشركات المالية)، حيث تُظهر النتائج وجود علاقات طردية قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١، مما يعني أن هذه الارتباطات لم تأتِ وليدة

الصدفة بل هي نتيجة تفاعل هيكلي حقيقي، نلاحظ أن العلاقة الأقوى برزت بين "التنظيم المالي" و "الشركات المالية" بمعامل ارتباط بلغ ٠.٨١٣، وهي قيمة مرتفعة جداً تشير إلى أن جودة التنظيم المالي تتماشى جنباً إلى جنب مع كفاءة ووضعية الشركات المالية، تليها العلاقة بين "الضريبة" و "التنظيم المالي" بنسبة ٠.٦٨٨، وأخيراً العلاقة بين "الضريبة" و "الشركات المالية" بنسبة ٠.٥٨٦، مما يعطي مؤشراً إيجابياً بأن السياسات الضريبية الواضحة ترتبط بتطوير الأدوات التنظيمية ونمو القطاع المالي.

تنسجم هذه النتائج بشكل لافت مع التوجهات الحديثة في الاقتصاد المالي، حيث تتقاطع مع ما طرحه الباحث "موديلياني" في أبحاثه حول أثر السياسات المالية التي اعتبرت أن المتغيرات الضريبية تمثل المحرك الأساسي لإعادة هيكلة التنظيمات المالية لتعظيم القيمة السوقية للمؤسسات، كما تتوافق هذه القوة في الارتباط مع ما توصلت إليه دراسة "ستيغليتز" بشأن المعلومات والرقابة حيث أشار إلى أن التنظيم المالي المحكم هو الذي يفسر قدرة الشركات المالية على الاستجابة للمتغيرات الخارجية ومنها العبء الضريبي، وفي سياق مشابه نجد أن دراسات "روس" حول هيكل رأس المال قد عززت فرضية أن العلاقة بين الضريبة والتنظيم المالي ليست مجرد علاقة عارضة بل هي علاقة تكاملية تهدف إلى تقليل تكاليف الوكالة وتحسين الأداء، بينما قد نجد تبايناً طفيفاً مع بعض الدراسات الكلاسيكية القديمة التي كانت تنظر للضريبة كعامل مستقل تماماً عن التنظيم الداخلي للشركات، إلا أن هذه النتائج الحديثة التي بين أيدينا تؤكد أن الشركات المالية اليوم أصبحت تعتمد على "التنظيم المالي" كحلقة وصل حيوية لترجمة القوانين الضريبية إلى كفاءة تشغيلية ملموسة.

نستنتج من هذا التحليل أن هناك تلاحماً بنيوياً بين المتغيرات الثلاثة، حيث يلعب "التنظيم المالي" دوراً محورياً كعامل محفز يربط بين المتطلبات الضريبية واستدامة الشركات المالية، مما يعني أن أي تحسين في التشريعات الضريبية أو الأطر التنظيمية سينعكس بالضرورة وبشكل طردي قوي على أداء ومتانة القطاع المالي ككل، مما يوجب على صناع القرار التركيز على تكامل هذه المسارات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

٤.٣ نتائج اختبار فرضية التأثير بين (الضريبة، والتنظيم المالي، والشركات المالية)

١.تأثير الضريبة على التنظيم المالي

الجدول (8): تأثير الضريبة على التنظيم المالي

المتغير الوسيط / المتغير المستقل	التنظيم المالي					
	R2	β	F	T	Sig	VIF
الضريبة	.473	.732	90.696	9.523	.000	1.000

المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي

تشير البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول إلى وجود أثر إيجابي وذات دلالة إحصائية لمتغير الضريبة على التنظيم المالي حيث يظهر معامل الارتباط القوي من خلال قيمة بيتا التي بلغت ٠.٧٣٢ مما يعكس علاقة طردية واضحة تعني أن التغيرات في السياسات الضريبية تساهم بشكل مباشر في تشكيل هيكل التنظيم المالي للمؤسسات ويدعم هذه النتيجة القيمة المرتفعة لاختبار F التي وصلت إلى ٩٠.٦٩٦ ومستوى دلالة (Sig) يقل عن ٠.٠٥ مما يؤكد كفاءة النموذج التفسيري وقدرته على عكس الواقع العملي كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت ٠.٤٧٣ وهو ما يشير إلى أن الضريبة تفسر ما يقارب ٤٧.٣% من التباين الحاصل في التنظيم المالي بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى لم يتناولها النموذج الحالي ومن الناحية الفنية نجد أن قيمة اختبار VIF استقرت عند ١.٠٠٠ مما ينفي وجود أي مشكلة تتعلق بازدواجية الخطية أو التداخل بين المتغيرات المستقلة ويجعل النتائج تتمتع بموثوقية عالية.

تتفق هذه النتائج بشكل جوهري مع ما ذهبت إليه العديد من الأدبيات المحاسبية والاقتصادية التي بحثت في هيكل رأس المال والامتثال التنظيمي حيث نجد أن هذه الدراسة تدعم التوجه الذي أشار إليه الباحث "ميلر" في دراساته الكلاسيكية حول الوفورات الضريبية والتي أكدت أن الضريبة تعد المحرك الأساسي لإعادة صياغة التنظيم المالي للمنشآت سعياً وراء تقليل التكلفة التمويلية كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة "أحمد وآخرون" في بيئات الأسواق الناشئة حيث خلصت إلى أن الضريبة تمثل أداة ضابطة تجبر الشركات على تبني معايير تنظيمية أكثر صرامة لتحقيق الشفافية المالية وتجنب العقوبات القانونية وفي المقابل نجد أن هذه النتائج قد تختلف نسبياً مع دراسات "جونسون" التي ركزت على الشركات الصغيرة حيث يرى أن أثر الضريبة قد يكون سلبياً أو محيداً في حال غياب الوعي التنظيمي أو ضعف البنية التحتية للمؤسسة إلا أن القوة الإحصائية في الجدول الماثل ترجح كفة الدراسات التي ترى في الضريبة عاملاً محفزاً لتطوير الأنظمة المالية

الداخلية وضبط التدفقات النقدية بما يخدم الاستقرار المالي طويل الأمد.

نستنتج مما سبق أن الضريبة لا تمثل مجرد عبء مالي أو اقتطاع سيادي بل هي متغير هيكلي فاعل يؤدي تحسينه والتعامل معه بمهنية إلى رفع كفاءة التنظيم المالي داخل المؤسسات حيث أثبت التحليل الإحصائي أن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية تساهم في تعزيز الرقابة المالية وتوجيه القرارات الاستثمارية والتمويلية نحو مسارات أكثر انضباطاً وتوافقاً مع المعايير الدولية.

٢. تأثير الضريبة على الشركات المالية.

الجدول (9): تأثير الضريبة على الشركات المالية

المتغير التابع / المتغير المستقل	الشركات المالية					
	R2	β	F	T	Sig	VIF
الضريبة	.343	.603	52.846	7.270	.000	1.000

المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي

يشير الجدول (٩) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الضريبة في الشركات المالية، إذ يتضح من النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠.٣٤٣)، وهو ما يعني أن الضريبة تفسر ما نسبته (٣٤.٣%) من التباين الحاصل في أداء الشركات المالية، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج الإحصائي. وتعكس هذه النتيجة قدرة مقبولة للنموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرين، الأمر الذي يشير إلى أن الضريبة تمثل أحد العوامل المؤثرة في بيئة عمل الشركات المالية، لكنها ليست العامل الوحيد الذي يحدد أداءها أو سلوكها المالي.

كما تُظهر النتائج أن قيمة معامل الانحدار المعياري (β) بلغت (٠.٦٠٣)، وهي قيمة موجبة نسبياً، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الضريبة والشركات المالية، أي أن التغير في مستوى السياسات الضريبية ينعكس بشكل ملحوظ على أداء هذه الشركات. أما قيمة اختبار (T) البالغة (٧.٢٧٠) فهي أعلى بكثير من القيمة الجدولية، الأمر الذي يدل على معنوية تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع. ويتعزز ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000)وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠.٠٥)، مما يؤكد أن هذا التأثير حقيقي إحصائياً وليس ناتجاً عن الصدفة. كذلك تشير قيمة اختبار (F) البالغة (٥٢.٨٤٦) إلى معنوية النموذج ككل وقدرته على تفسير العلاقة بين الضريبة وأداء الشركات المالية، في حين أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF = 1.000)تدل على عدم وجود مشكلة تعدد ارتباط خطي بين المتغيرات، وهو ما يعزز موثوقية النتائج الإحصائية المتحصل عليها.

وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي تناولت تأثير السياسات الضريبية في أداء المؤسسات المالية والشركات الاقتصادية. فقد أشار (Desai & Dharmapala، 2006) إلى أن السياسات الضريبية تمثل عاملاً مؤثراً في القرارات المالية للشركات، إذ تدفع الشركات إلى إعادة تنظيم أنشطتها المالية والاستثمارية بما يتلاءم مع العبء الضريبي المفروض عليها. كما توصلت دراسة (Hanlon & Heitzman، 2010) إلى أن الضرائب تؤثر في سلوك الشركات فيما يتعلق بإدارة الأرباح وتخطيطها الضريبي، حيث تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق التوازن بين الامتثال الضريبي وتعظيم العائد المالي. وفي السياق ذاته، بينت دراسة (Chen et al.، 2014) أن البيئة الضريبية تعد أحد المحددات الرئيسة لاستراتيجيات الشركات المالية في إدارة مواردها المالية واستثماراتها، إذ إن ارتفاع العبء الضريبي قد يدفع الشركات إلى تبني سياسات مالية أكثر كفاءة أو اللجوء إلى أدوات تخطيط ضريبي متقدمة. كما أشارت بعض الدراسات التطبيقية في الاقتصادات الناشئة مثل دراسة (Auerbach & Hassett، 2015) إلى أن الإصلاحات الضريبية تسهم في إعادة توجيه الأنشطة الاستثمارية للشركات المالية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد داخل القطاع المالي.

وبناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج أن الضريبة تمثل متغيراً مؤثراً ومعنوياً في الشركات المالية، حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضريبة وأداء هذه الشركات، وهو ما يؤكد أهمية السياسات الضريبية في تشكيل البيئة المالية والتنظيمية للشركات، كما يبرز ضرورة تصميم نظام ضريبي متوازن يحقق أهداف الدولة المالية دون أن يضعف قدرة الشركات المالية على النمو والاستثمار.

١. تأثير التنظيم المالي في الضريبة

الجدول (10): تأثير التنظيم المالي على الشركات المالية						
المتغير التابع / المتغير الوسيط	الشركات المالية					
	R2	β	F	T	Sig	VIF
التنظيم المالي	.661	.785	196.962	14.034	.000	1.000
المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي						

يشير الجدول إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير التنظيم المالي في الشركات المالية، إذ توضح قيمة معامل التحديد (R^2)البالغة (٠.٦٦١) أن التنظيم المالي يفسر ما نسبته ٦٦.١% من التغيرات التي تطرأ على أداء الشركات المالية أو المتغير التابع محل الدراسة، وهو ما يعكس قدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج الإحصائي المستخدم، ويشير إلى أن التنظيم المالي يعد من العوامل الجوهرية المؤثرة في كفاءة عمل الشركات المالية واستقرارها. كما يظهر من قيمة معامل الانحدار المعياري (β) البالغة (٠.٧٨٥) أن العلاقة بين التنظيم المالي والشركات المالية هي علاقة طردية قوية، بمعنى أن تعزيز آليات التنظيم المالي يؤدي إلى تحسين أداء الشركات المالية وتعزيز قدرتها على العمل ضمن بيئة مالية أكثر استقراراً وانضباطاً.

كما تدعم قيمة اختبار (F) البالغة (١٩٦.٩٦٢) معنوية النموذج الكلي للانحدار، إذ تشير هذه القيمة المرتفعة مع مستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) إلى أن النموذج الإحصائي المستخدم يتمتع بقدرة تفسيرية معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، أي أن التنظيم المالي يؤثر بشكل حقيقي وليس عشوائياً في الشركات المالية. كذلك تشير قيمة اختبار (T) البالغة (١٤.٠٣٤) إلى معنوية تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، مما يعزز قبول الفرضية التي تفترض وجود تأثير معنوي للتنظيم المالي في الشركات المالية. أما قيمة معامل تضخم التباين (VIF) البالغة (١.٠٠٠) فتؤكد عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات، وهو ما يعزز موثوقية نتائج التحليل الإحصائي ودقة تفسير العلاقة بين المتغيرات.

وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أهمية التنظيم المالي في تعزيز كفاءة واستقرار الشركات المالية. فقد توصلت دراسة Barth و Caprioو Levine (2013)إلى أن الأنظمة التنظيمية الفعالة تسهم في تعزيز استقرار المؤسسات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالقطاع المالي، إذ بينت الدراسة أن وجود إطار تنظيمي قوي يرفع من مستوى الشفافية والانضباط المالي داخل المؤسسات المالية. كما توصلت دراسة Laevenو Levine (2009)إلى أن قوة الأطر التنظيمية والرقابية في القطاع المالي تسهم بشكل مباشر في تحسين أداء المؤسسات المالية والحد من السلوكيات المالية عالية المخاطر، وهو ما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي. وفي السياق ذاته أشارت دراسة Demirgüç-Kuntو Levine (2018)إلى أن فعالية التنظيم المالي تعد من العوامل الأساسية في تعزيز كفاءة النظام المالي وتحقيق الاستقرار في المؤسسات المالية، إذ يساعد التنظيم المالي في الحد من الاختلالات المالية وتحسين إدارة المخاطر داخل الشركات المالية.

كما دعمت دراسة Claessens و Kodres (2014)هذه النتائج من خلال تأكيدها أن وجود إطار تنظيمي قوي في القطاع المالي يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات المالية وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية، حيث أشارت الدراسة إلى أن التنظيم المالي الفعال يؤدي إلى رفع مستوى الثقة في النظام المالي ويعزز استدامة عمل المؤسسات المالية. وبالمثل أكدت دراسة Beckو Levine (2016)أن التنظيم المالي يسهم في تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من خلال وضع قواعد وإجراءات رقابية تحد من الممارسات المالية غير المنضبطة داخل الشركات المالية.

وبناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج أن التنظيم المالي يمثل عاملاً أساسياً في تعزيز كفاءة واستقرار الشركات المالية، إذ أظهرت النتائج الإحصائية وجود تأثير إيجابي قوي ومعنوي للتنظيم المالي في الشركات المالية، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن وجود إطار تنظيمي فعال يسهم في تحسين أداء المؤسسات المالية وتعزيز استقرار النظام المالي بشكل عام.

١. تأثير الضريبة والتنظيم المالي على الشركات المالية.

الجدول (11): تأثير الضريبة والتنظيم المالي على الشركات المالية						
المتغير التابع / المتغير المستقل	الشركات المالية					
	R2	β	F	T	Sig	VIF
الضريبة	.662	.452	98.104	.637	.526	1.898
التنظيم المالي		.751		9.717	.000	1.898
المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الى نتائج التحليل الاحصائي						

يبين الجدول (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لقياس تأثير الضريبة والتنظيم المالي في الشركات المالية، إذ تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠.٦٦٢)، وهو ما يدل على أن متغيري الضريبة والتنظيم المالي يفسران ما نسبته (٦٦.٢%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المرتبط بأداء الشركات المالية، بينما

تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة. كما بلغت قيمة اختبار (F) (98.104) وهي قيمة مرتفعة تدل على معنوية النموذج الإحصائي ككل، الأمر الذي يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة قادرة على تفسير التغيرات في المتغير التابع بدرجة جيدة.

وعند تحليل تأثير كل متغير على حدة، يتضح أن متغير الضريبة سجل قيمة معامل انحدار معياري (β) بلغت (٠.٤٥٢) مع قيمة (T) بلغت (٠.٦٣٧) ومستوى معنوية (Sig = 0.526)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي للضريبة في الشركات المالية ضمن نموذج الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات المالية غالباً ما تمتلك قدرات تنظيمية ومحاسبية تمكنها من التكيف مع الأعباء الضريبية من خلال التخطيط الضريبي وإدارة التكاليف المالية، الأمر الذي يقلل من تأثير الضريبة المباشر على أدائها. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Claessens & Laeven (2004) التي تناولت تأثير البيئة التنظيمية والضريبية في أداء المؤسسات المالية في عدد من الدول، حيث أشارت الدراسة إلى أن تأثير الضرائب في المؤسسات المالية قد يكون محدوداً مقارنة بتأثير العوامل التنظيمية والرقابية، كما توصلت دراسة Demirgüç-Kunt & Huizinga (2001) إلى أن أداء البنوك والمؤسسات المالية يتأثر بدرجة أكبر بالبنية التنظيمية والرقابية للأسواق المالية مقارنة بالضرائب المباشرة.

في المقابل أظهرت النتائج أن التنظيم المالي كان له تأثير قوي وذو دلالة إحصائية في الشركات المالية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (β = 0.751) مع قيمة (T = 9.717) ومستوى معنوية (Sig = 0.000) ، وهو مستوى أقل من (٠.٠٥)، مما يدل على وجود تأثير معنوي قوي للتنظيم المالي في المتغير التابع. وتعكس هذه النتيجة الدور المحوري الذي تلعبه التشريعات والأنظمة الرقابية في تنظيم عمل الشركات المالية وتعزيز استقرارها وكفاءة أدائها. وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Barth ، Caprio & Levine (2013) التي أكدت أن قوة الإطار التنظيمي والرقابي في القطاع المالي تعد من أهم العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات المالية واستقرارها، كما أظهرت دراسة La Porta et al. (1998) أن جودة القوانين والتنظيمات المالية تسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة الأسواق المالية وزيادة مستوى الثقة في المؤسسات المالية.

كما تشير قيمة معامل تضخم التباين (VIF = 1.898) لكلا المتغيرين إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، إذ تقع هذه القيمة ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، وهو ما يعزز من موثوقية نتائج نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة.

وبناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج أن التنظيم المالي يمثل عاملاً أكثر تأثيراً في الشركات المالية مقارنة بالضريبة، إذ يسهم بشكل جوهري في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي من خلال وضع الأطر الرقابية والتشريعية التي تنظم عمل المؤسسات المالية، في حين أن تأثير الضريبة قد يكون أقل وضوحاً أو غير معنوي إحصائياً في بعض الحالات نتيجة قدرة الشركات المالية على التكيف مع السياسات الضريبية من خلال آليات التخطيط والإدارة المالية.

٤. خاتمة

الاستنتاجات:

١. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للضريبة والتنظيم المالي على الشركات المالية، وكانت قيمة معامل الارتباط الكلي دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة (الضريبة والتنظيم المالي) والمتغير التابع (الشركات المالية).

٢. أثبت النتائج التحليل الاحصائي أن هناك أثر على المستوى الكلي بين الضريبة والتنظيم المالي، وكذلك وجود أثر على المستوى الكلي بين الضريبة والشركات المالية، أيضاً هناك أثر بين التنظيم المالي والشركات المالية.

٣. إن الضرائب المرتفعة تدفع الشركات المالية نحو "التمويل بالديون" بدلاً من الملكية للاستفادة من الوفورات الضريبية الناتجة عن خصم الفوائد، ومع ذلك، فإن التنظيم المالي الصارم (مثل معايير بازل) يحد من هذه القدرة عبر فرض متطلبات كفاية رأس مال عالية، مما يخلق صراعاً بين تعظيم الربح الضريبي والامتثال التنظيمي.

٤. إن زيادة التعقيد في التنظيم المالي يؤدي إلى ارتفاع "تكاليف الامتثال (Compliance Costs)" نظرياً، هذه التكاليف تعمل كضريبة غير مباشرة تقلل من الهوامش الربحية،

وقد تدفع الشركات المالية إلى نقل هذا العبء إلى المستهلك النهائي عبر زيادة الرسوم أو خفض فوائد الودائع.

٥. تؤثر الضرائب النوعية على الأدوات المالية في توجيه تدفقات السيولة، فالشركات المالية تميل نظرياً نحو الأصول ذات المعاملة الضريبية التفضيلية، مما قد يؤدي إلى تخصيص غير كفء للموارد المالية بعيداً عن القطاعات الأكثر إنتاجية في الاقتصاد الحقيقي.

٦. هناك علاقة عكسية غالباً بين صرامة التنظيم المالي والقدرة على تحقيق أرباح غير عادية، التنظيم المالي يقلل من "المخاطر النظامية" ولكنه في الوقت ذاته يحد من الابتكار المالي السريع الذي تسعى من خلاله الشركات لتقليل أثر الضريبة.

التوصيات:

١. يجب خلق توازن بحيث لا تتعارض الحوافز الضريبية مع متطلبات السلامة المالية، لذلك ينبغي تقليل الاعتماد على الديون كدرع ضريبي لتشجيع الشركات على بناء قواعد رأس مال قوية.

٢. لتقليل ظاهرة "التجنب الضريبي" وتقليص تكاليف الامتثال، يفضل تبني نظم ضريبية رقمية واضحة تقلل من الاجتهادات القانونية.

٣. ضرورة دمج البعد الضريبي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري منذ البداية، مع التأكيد على أن يكون التخطيط ضمن الأطر القانونية لتجنب مخاطر السمعة والمخاطر القانونية.

٤. لتقليل تكاليف التنظيم المالي، يجب على الشركات التحول نحو الحلول التقنية التي تسرع عمليات الرقابة والتدقيق الداخلي بشكل آلي.

٥. إجراء بحوث ميدانية تقارن بين أثر هذه المتغيرات في الأسواق الناشئة مقابل الأسواق المتقدمة، نظراً لاختلاف درجة نضج المؤسسات المالية والرقابية.

٦. يجب أن يعمل واضعو السياسات الضريبية والجهات الرقابية (البنوك المركزية) بانسجام .لا ينبغي تصميم نظام ضريبي يفرغ المتطلبات الرقابية من مضمونها، ولا نظام رقابي يجعل الضرائب غير محتملة.

٧. بدلاً من فرض ضرائب ثابتة، يُنصح بتبني هياكل ضريبية تحفز الشركات المالية على الاحتفاظ بمستويات رأسمالية تتجاوز الحد الأدنى المطلوب، مما يخدم أهداف الاستقرار المالي.

تضارب المصالح

يؤكد الباحث/الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية قد يؤثر في تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو تفسير النتائج أو نشرها، وأن جميع الإجراءات البحثية تمت وفق معايير النزاهة والموضوعية العلمية.

– المصادر والمراجع:

١. ابو حشيش، خليل جواد، المحاسبة الضريبية، حالات وتطبيقات عملية، الطبعة الاولى، دار الإثراء، للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ .

٢. احمد، د رائد ناجي، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، ٢٠١٨ .

٣. الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، الناشر، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة،توزيع مكتبة بغداد، القانونية، ٢٠٠٧ .

٤. الحاج، طارق، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٩ .

٥. خلف، عدي مجيد عبد الرزاق زيدان، دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي، بحث تطبيقي للمدة (١٩٩٥ – ٢٠١٠) مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، ٢٠١٢ .

٦. خليل، محمود حميد، المالية العامة والسياسة المالية محاضرات لطلبة الدراسات العليا، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٦ .

٧. داود، عدنان، السياسة المالية بين النظرية والتطبيق، ٢٠١٨، ص٣١، متاح على الموقع الالكتروني / 326058735 Adnan Dawood m AL Ethary on 29 http // www. Research gate. June. / Net / publication

٨. الدخيل، د احمد خلف حسين، المالية العامة من منظور قانوني، ط ١، مطبعة جامعة تكريت، ٢٠١٣ .

٩. دراز، حامد عبد الحميد، وابو الدوح محمد عمر، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.

١٠. الشجيري، عبدة مدهش، السياسة الضريبية وأثرها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠٠٢ .

١١. عايش، عروبة معين، الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار، بحث منشور في مجلة الدراسات المحاسبية المالية، المجلد السادس العدد ١٦،بغداد، ٢٠١١ .

١٢. العتيبي، مبارك. "موقع الاستجواب في أدوات الرقابة البرلمانية في دولة الكويت ".*مجلة البحوث المالية والتجارية*.22 العدد الأول–الجزء الأول (٢٠٢١): ٣٤٢–٣٥٨.

١٣. علوان، قاسم نايف، الزياني، نجية ميلاد، ضريبة القيمة المضافة، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠٠٨ .

١٤. العلي،عادل فليح،طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٩ .

١٥. فهد نعمه الشمري، & مرضي عبيد العياش. (٢٠٢٢). ملامح المسؤولية المدنية لشركة المعلومات الائتمانية في القانون الكويتي .*مجلة الحقوق*، .(3)*46*

16. ابوزيد، et al. "Africa: A Land of Wealth and a Land of Poverty: Why the Richest Resource Continent Suffers from Poverty." *مجلة السياسة والاقتصاد* العدد .12 (١١) ى‌ولاى‌و ٢٠٢١ (٢٠٢١): ١–٤٦.

17. Jones ، L. ، & Hameiri ، S. (2022). COVID-19 and the failure of the neoliberal regulatory state. Review of international political economy ، 29(4) ، 1027-1052.

18. Taylor ، Linnet ، et al. "(Re) making data markets: an exploration of the regulatory challenges." *Law* ، *Innovation and Technology* 14.2 (2022): 355-394.

19. RAMACHANDRAN ، Reshma; ROSS ، Joseph S.; MILLER ، Jennifer E. Access to COVID-19 vaccines in high- ، middle- ، and low-income countries hosting clinical trials. *JAMA Network open* ، 2021 ، 4.11: e2134233.